القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

نيوم:
تقييم حالة حقوق الإنسان والأثر البيئي

إحاطة للشركاء والمستثمرين المحتملين في نيوم

نوفمبر
2024

المقدّمة

تُعرف نيوم بأنها مشروع مدينة عملاقة مستقبليّة يُبنى حاليًّا على ساحل البحر الأحمر في السعوديّة، حيث تخطّط لتغطية مساحة أكبر من الكويت. وتُعدُّ مدينة نيوم هذه المشروع الرئيسي لـ "رؤية 2030" الطموح الذي يقوده ولي العهد محمّد بن سلمان لتنويع الاقتصاد السعودي بعيدًا عن الاعتماد على النفط. كما تعود ملكيّة مشروع مدينة نيوم إلى صندوق الثروة السيادي في السعوديّة، وهو صندوق الاستثمارات العامّة، ويهدف إلى جذب استثمارات أجنبيّة واسعة النطاق. ولم يُنجَز سوى القليل من المشروع أو بنيته التحتيّة حتى الآن، لكن الدعاية الواسعة له تَعِدُ بصياغة جديدة رائدة عالميًّا لحياة مستدامة في المستقبل، وذلك بالاعتماد على الاستخدام المبتكر لأحدث التقنيّات، من بينها السياحة البيئيّة والرياضات الشتويّة في الصحراء.

لماذا ينظر خبراء حقوق الإنسان وخبراء البيئة إلى هذا المشروع على أنه مشكلة؟

لقد أدّى تطوير مشروع مدينة نيوم بالفعل إلى الإخلاء القسري والقمع الوحشي للسكّان المحليّين. ومن المحتمل أن يقوم مئات الآلاف من العمّال المهاجرين الذين يتمتّعون بحقوق قليلة وحريّة محدودة بتنفيذ أعمال البناء. وعليه، ستؤدي المقترحات الحاليّة، إذا تم تنفيذها، إلى إنشاء بيئة حضريّة مريرة وكارثة بيئيّة. فحتى قبل إنجاز المشروع، كانت مدينة نيوم تضفي جوًّا من الحداثة السعوديّة والعولمة التي تُستخدم لتعزيز السلطة الشخصيّة لمؤسّسها، محمد بن سلمان، وإضفاء شرعيّة زائفة على حكمه القمعي منفردًا.

وقد أصدرت القسط هذه الإحاطة التجاريّة، استنادًا إلى معلومات من مصادر أوليّة ومفتوحة المصدر، للتحقّق من صحّة الادعاءات المتعلّقة بمشروع مدينة نيوم، وتسليط الضوء على تأثير هذا المشروع على حقوق الإنسان والبيئة، والإشارة إلى المخاطر السياسيّة والمخاطر المتعلّقة بالسمعة لأولئك المشاركين أو الذين يفكّرون في المشاركة في هذا المشروع العملاق.

المخاوف المتعلّقة بحقوق الإنسان فيما يخصّ مشروع مدينة نيوم

تجدر الإشارة إلى أن مشروع مدينة نيوم هو مشروع ترعاه الدولة، ويتم تنفيذه من القمّة إلى القاعدة، وهو منفصل تمامًا عن أي طلب شعبي لتطوير من هذا القبيل، أو أي مشاركة عامّة في صنع القرار، أو أي محاولة لإجراء مشاورات عامّة بشأن الخطط. وتُنفق كميّات هائلة من ثروة المملكة على ما يعتبره البعض مشروعًا للتباهي مستوحى من ألعاب الفيديو، على حساب التحسينات الأكثر واقعيّة ولكن الضروريّة بشدّة للبنية التحتيّة مثل الإسكان والتعليم والرعاية الصحيّة في المدن والبلدات السعوديّة الحاليّة.

الإخلاء القسري وقمع المعارضة: حتى قبل الإعلان رسميًّا عن مشروع مدينة نيوم، بدأت السلطات في تطهير المنطقة من خلال إخلاء السكّان المحليّين، من أفراد قبيلة الحويطات، الذين قاوم الكثير منهم بينما نشروا أيضًا اعتراضاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أُرسلت القوات الخاصّة إلى القرى لمداهمة منازل أفراد قبيلة الحويطات الذين يقاومون الإخلاء، واعتقالهم. كما أثار مقتل عبد الرحيم الحويطي على يد القوات الخاصّة، في أبريل 2020، صدمة الرأي العام بشكل خاص. وقد تم اعتقال أفراد قبيلة الحويطات الآخرين الذين عبّروا عن معارضتهم وتمّت محاكمتهم بموجب نظام مكافحة الإرهاب في المملكة؛ وقد صدرت حتى الآن أحكام بالسجن على ما لا يقلّ عن 15 فردًا منهم لفترات تتراوح بين 15 و50 عامًا، وحُكم أعلى خمسة أفراد منهم بالإعدام. وبمجرّد إخلائهم قسرًا، وقع السكّان السابقون ضحيّة سياسات التعويض التعسّفيّة وغير الشريفة؛ ولم يتلقَّ الكثير منهم على التعويض الذي وُعدوا به.

وقد حدث كل هذا في تجاهل صارخ لالتزامات السعوديّة بموجب القانون الدولي، وانتهاكًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، وإعلان حقوق الإنسان في مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وكذلك المبادئ الأساسيّة والمبادئ التوجيهيّة للأمم المتحدة بشأن الإخلاء والتهجير بدافع التنمية.

ظروف العمّال المهاجرين وانعدام الحقوق: سيتطلّب بناء نيوم مئات الآلاف من العمّال المهاجرين (وكذلك المغتربين ذوي الياقات البيضاء). وينظّم نظام الكفالة في السعوديّة الوضع القانوني والتوظيفي لجميع المقيمين الأجانب في البلاد، ولكنه يؤثّر بشكل خاص على العمّال ذوي الأجور المنخفضة الذين يتم استقدامهم من بعض أفقر بلدان العالم. كما يحدّ نظام الكفالة من حرّيّة تنقّل العمال المهاجرين من خلال مطالبتهم بالحصول على تصريح

خروج لمغادرة البلاد، وفي معظم الحالات، موافقة صاحب العمل على تغيير الوظائف. ويرتبط وضعهم القانوني في السعوديّة بكفيلهم، ممّا يجعلهم عرضة للانتهاكات مثل عدم دفع الأجور أو احتفاظ أصحاب العمل بجوازات سفرهم. وبالتالي، في هذه الظروف، يمكن إجبار العمّال المهاجرين على العمل القسري. وعادة ما يتحمّل عمّال البناء في صناعة البناء السعودي ظروف عمل سيّئة، ويعملون لساعات طويلة في مناخ البلاد القاسي، وغالبًا ما يعانون من الإجهاد الحراري وغيره من المشاكل الصحيّة. كما وردت تقارير عدّة حول عدم دفع الأجور لشهور متتالية، فضلًا عن وفاة عامل مهاجر واحد على الأقلّ في موقع بناء مدينة نيوم (انظر الإطار أدناه للاطّلاع على القصّة المروّعة لعبد الولي سكندر خان). ويجب على الشركات الأجنبيّة بذل العناية الواجبة لضمان عدم استغلال الشركاء المحليّين والمقاولين من الباطن لعمّالهم في غياب تشريعات حماية العمّال.

توفي عبد الولي سكندر خان، وهو مهندس مدني باكستاني يبلغ من العمر 25 عامًا وأب لطفلين، في 28 ديسمبر 2023 أثناء عمله في موقع بناء مدينة نيوم بعد انهيار الحاجز. وكان يعمل لدى شركة "تشاينا كومسرفيس - China Comservice"، عبر الباطن، مجموعة فالكون. وعلى الرغم من خطورة الحادث، لم تقم الشركات ولا السلطات السعوديّة بإجراء تحقيق مناسب أو إعادة جثمانه. فاضطر شقيقه، مير الولي خان، يحمل الجنسيّتين البريطانيّة والباكستانيّة، إلى السفر إلى السعوديّة في يناير 2024 لاستعادة جثمان عبد الولي على نفقته الخاصّة. كما كان رد شركة "تشاينا كومسرفيس - China Comservice" غير كافٍ في جوانب أخرى، حيث لم تُنفّذ بوعود التعويض والوصول إلى لقطات كاميرات المراقبة، ممّا ترك عائلة عبد الولي بدون وضوح أو عدالة. وقد أودعت الشركة جزءًا صغيرًا من التعويض الموعود في حساب السفارة الباكستانيّة، دون موافقة العائلة، وبعد ما يقرب من عام لا تزال تكافح للوصول إليه. ويسعى مير الولي الآن للحصول على مزيد من الدعم من المنظّمات غير الحكوميّة واستكشاف السبل القانونيّة لضمان المساءلة عن وفاة شقيقه، والتخفيف من محنة العمّال المهاجرين الآخرين.

المراقبة الرقميّة وانعدام حقوق الخصوصيّة: بالنظر إلى نمط الحياة المتصوَّر لسكّان مدينة نيوم المستقبليّين، فإن الخطط الخاصّة بـ "ذا لاين"، وهو مشروع فرعي لمدينة نيوم يُطلق عليه اسم "مدينة المعرفة الأولى في العالم"، تثير العديد من الأسئلة المتعلّقة بالخصوصيّة، وإدارة البيانات الشخصيّة، والموافقة المستنيرة. ويُعدُّ انعدام الشفافيّة فيما يتعلّق بإمكانيّة الانسحاب من استخراج البيانات أمرًا مثيرًا للقلق بشكل خاص، وذلك بالنظر إلى سجل السلطات السعوديّة في مراقبة نشطاء حقوق الإنسان إلكترونيًّا، واستخدامها لتشريعات مكافحة جرائم المعلوماتيّة قمعيّة لقمع حرّيّة التعبير السلمي عبر الإنترنت.

الأثر البيئي لمشروع مدينة نيوم

في عام 2022، اعترفت الأمم المتحدة بالبيئة النظيفة والصحيّة والمستدامة كحق أساسي من حقوق الإنسان. وتعدُّ العديد من المشاريع الفرعيّة لمدينة نيوم إشكاليّة بطبيعتها من منظور بيئي، وتفشل في معالجة تغيّر المناخ بشكل فعّال. علاوة على ذلك، ونظرًا لترابط الحقوق البيئيّة وحقوق الإنسان بشكل جوهري، فإن انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها السلطات السعوديّة في سياق مشروع مدينة نيوم، سواء كانت موثّقة أو محتملة، ستؤثّر بشكل مباشر على أي محاولة لإنشاء بيئة مزدهرة ومستدامة.

تعريض التنوّع البيولوجي والنظام البيئي للخطر: تخاطر بعض مشاريع مدينة نيوم بأن تعيث خرابًا في النظام البيئي في المنطقة وبالتسبّب في انخفاض التنوّع البيولوجي. ويثير الهيكل المتصوَّر الذي يبلغ طوله 170 كم من "ذا لاين" التساؤلات بشأن طرق هجرة الحياة البرّيّة وتنوّع الطيور، من بين الاضطرابات الخطيرة الأخرى للنظام البيئي. وفي سياق مماثل، تشكّل صناعة اليخوت التي تروّج لها مدينة نيوم في منطقة السندالة خطرًا على النباتات والحيوانات البحريّة في المنطقة. كما ومن المحتمل أن تعرّض منحدرات التزلّج المخطّط لها في تروجينا التنوّع البيولوجي بالخطر على الجبل بسبب استخدام الثلوج الصناعيّة.

مشروع يتطلّب طاقة كبيرة: واجه مشروع مدينة نيوم العملاقة انتقادات بسبب الكميّات الهائلة من المواد الخام التي ستحتاج إلى نقلها إلى الصحراء من أجل بنائها. ومن المرجّح أن تفوق البصمة الكربونيّة المضمنة في بناء هذه المدينة العملاقة الفوائد البيئيّة التي توصف في مواد الدعاية الخاصّة بمشروع مدينة نيوم. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الكميات الهائلة من المياه التي سيستهلكها مشروع مدينة نيوم عند تشغيله - لا سيما في تروجينا، إذا أصبح

الموقع منتجعًا للتزلج على مدار العام - يصبح واضحًا أن السلطات السعوديّة يمكن أن تحقق نتائج بيئيّة أفضل بكثير من خلال تحديث وتكييف البنية التحتيّة والمدن الحاليّة، بدلًا من إنفاق المليارات على هذا المشروع الجديد الخيالي.

مشروع مدينة نيوم والتضليل البيئي: يُعدّ مشروع مدينة نيوم دليلًا على جهد أوسع تبذله السلطات السعوديّة لتبييض سمعتها البيئيّة، كما يتضح من خطابها المتعلّق بأزمة المناخ في مؤتمري الأطراف 26 و28. ويلقي اعتماد المشروع على التقنيّات غير المثبتة والتفاؤل التكنولوجي، وهو شكل من أشكال تأخير المناخ، مما يثير الشكوك حول مصداقية الرواية البيئية الشاملة للسلطات. وبذلك، يتعارض طموح السلطات المعلن لبناء مدينة عملاقة خضراء للمستقبل بشكل واضح مع الاتجاه العام للسياسة في المملكة، مثل تعهّدها بزيادة استخراج الوقود الأحفوري.

اعتبارات أخرى تتعلّق بمشروع مدينة نيوم

غياب الاتساق في التصميم: يجسّد مشروع نيوم تصاميم غير عمليّة وغير واقعيّة. تطلّ قرية تروجينا المطويّة على مخاطر الوهج الشمسي، ويفرض تصميم "ذا لاين" تحدّيات لوجستيّة. بصرف النظر عن الشكوك المتعلّقة بتوسعها، فإن مفهوم المدينة الخطّيّة مثير للجدل من حيث المعيشة، حيث يزيد من المسافات بين الناس والأماكن، ممّا يخلق تنقّلات طويلة ويهدّد التماسك الاجتماعي. كما يشكّل الاعتماد على نظام نقل خط رئيسي واحد مخاطر فيما يتعلّق بحالات الطوارئ. علاوة على ذلك، يبدو أن الحجم الهائل لمشروع مدينة نيوم غير واقعي في أفضل الأحوال، بالنظر إلى تاريخ السعوديّة في المشاريع العملاقة غير المكتملة. ومن المحتمل أن يواجه "ذا لاين" مصير مدينة الملك عبدالله الاقتصاديّة نفسه في الفشل في جذب أعداد ممكنة من الناس.

السياق الأوسع: يتناقض تخصيص السلطات السعوديّة مبلغ 500 مليار دولار أمريكي لمشروع مدينة نيوم تناقضًا صارخًا مع تجاهلها المستمر لأوجه القصور في البنية التحتيّة الأوسع في البلاد. وفي حين أن مشروع مدينة نيوم يعد بتقنيّات متطوّرة والتخطيط الحضري المستقبلي، تعاني العديد من المدن السعوديّة الحاليّة من تحدّيات أساسيّة في البنية التحتيّة مثل نقص وسائل النقل ونقص الطاقة وعدم كفاية مرافق الرعاية الصحيّة. وعليه، تسلّط الفجوة الصارخة بين الخطط الباهظة لمشروع مدينة نيوم والواقع اليومي الذي يواجهه المواطنون

السعوديّون الضوء على دور المشروع في تحويل الانتباه بعيدًا عن المخاوف المتعلّقة بحقوق الإنسان داخل المملكة. وكجزء من جهد أوسع لتعزيز صورة ولي العهد الأمير محمّد بن سلمان دوليًا، ينضم مشروع مدينة نيوم إلى مبادرات مثل حملات تحسين السمعة عبر الرياضة واستضافة المشاهير من جميع أنحاء العالم لتخفيف الانتقادات الموجّهة لسجلّه الفاضح في مجال حقوق الإنسان.

الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان: دورك في مشروع مدينة نيوم

يجب النظر إلى مشروع مدينة نيوم على أنه مشروع مبالغ فيه في الطموح يمثل تحدّيات لحقوق الإنسان والبيئة. وقد استقال عدد من كبار الموظّفين الذين يعملون على مشروع مدينة نيوم بسبب المواصفات غير الواقعيّة وغياب الخبرة والشفافيّة المطلوبة لإحياء المشروع. ومع ذلك، إذا رغبت أي شركة في المشاركة في مشروع مدينة نيوم، فلديها إمكانيّة كبيرة للضغط من أجل تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، حيث لن يكون إكمال المشروع ممكنًا بدون الاستثمار والدعم الأجنبيّين.

بالإضافة إلى تجنّب التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان، تقع على عاتق الشركات مسؤوليّة، كما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهيّة للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان، منع أي آثار سلبيّة على حقوق الإنسان مرتبطة بعمليّاتها من خلال علاقاتها التجاريّة. ويشمل ذلك احترام حقوق الشعوب الأصليّة والأقليّات العرقيّة والعمّال المهاجرين، والتي ينتهكها مشروع نيوم جميعها. كما تؤكّد المبادئ التوجيهيّة للأمم المتحدة أيضًا على مسؤوليّة الشركات عن معالجة الآثار الضارّة حيث تحدث من خلال اتخاذ "تدابير مناسبة لمنعها والتخفيف من حدّتها، وعند الاقتضاء، معالجتها".

في ضوء انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت بالفعل في المراحل الأوليّة من بناء مشروع مدينة نيوم، فضلاً عن الآثار البيئيّة السلبيّة التي سيتطلّبها إنجاز المشروع الكامل، ندعو المستثمرون والمقاولون المشاركون في المشروع على استخدام كل نفوذهم المتاح للدعوة إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان المتعلّقة بمشروع مدينة نيوم، وبشكل خاص الدعوة إلى الإفراج عن أفراد قبيلة الحويطات الذين سُجنوا ظلمًا.

الصورة في الصفحة الأولى تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي.

القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

Contact@ALQST.ORG 02073851311 ALQST.ORG @ALQST_ORG @ALQST.ORG
Unit 24.7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Registration no: 09093387